

من المدير العام للدراسات والتشريع الجبائي

09/11/2022

إلى

N° 1211

الموضوع: طلب توضيحات جبائية.

المرجع : مکتوبکم الوارد بتاريخ 07 سبتمبر 2022.

تضمن مکتوبکم المشار إليه بالمرجع أعلاه أن شرکتکم تنشط في قطاع تجارة الجملة للمواد الأولية المعدة لصناعة الأغذية مبینين أنکم تولیتم توريد محضرات غذائية مدرجة تحت عدد التعريفه الديوانية م 21.06 والتي تم توظيف المعلوم على الاستهلاك بنسبة 40 % بعنوانها وفقا لما هو منصوص عليه بالجدول المدرج بملحق القانون عدد 62 المؤرخ في 2 جوان 1988 والمتعلق بمراجعة نظام المعلوم على الاستهلاك.

وعلى هذا الأساس، طلبتكم معرفة هل يتعين على شرکتکم التنصيص على المعلوم على الاستهلاك الذي تحملته عند التوريد ضمن الفواتير التي تصدرها لفائدة حرفانکم.

جوابا، يشرفني إعلامکم أنه وفقا لأحكام الفصل 5 من القانون عدد 62 المؤرخ في 2 جوان 1988 المتعلق بمراجعة نظام المعلوم على الاستهلاك كما تم تنقيحه بالنصوص اللاحقة لا يخضع للمعلوم على الاستهلاك التجار المروجين للمنتجات الخاضعة للمعلوم على الاستهلاك غير أن التجار الخاضعين للأداء على القيمة المضافة والمروجين لمنتجات خاضعة للمعلوم على الاستهلاك مطالبون بالتنصيص في الفواتير لفائدة حرفانهم على نفس المعلوم على الاستهلاك الذي تحملته المنتجات المذكورة أعلاه عند إقتنائها.

موقع الوب :

www.impots.finances.gov.tn

الفاکس : 71.790 550

الهاتف : 71.784 700 / 71.790 504

العنوان : 87، شارع الطيب المهيدي 1002 تونس

Site web

Fax

Tél

Adresse : 87 Avenue Taleb Mhiri 1002 Tunis

وبالتالي وباعتبار أن بيوعات شركتكم لا تخضع للأداء على القيمة المضافة على مستوى البيع بالجملة أو بالتفصيل، فإنه لا يمكنكم التنصيص على المعلوم على الاستهلاك ضمن الفواتير التي تصدرونها لفائدة حرفائكم حيث يبقى في هذه الحالة عنصرا من عناصر كلفة إقتناء المنتجات موضوع الإستشارة.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسّلام

عن وزيرة المالية وبتفويض منها

المدير العام
للدراسات والتسويق الجهوي
يحيى العشمي